

Distr.: General  
6 August 2019  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الرابعة والثلاثون  
٤-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

سلوفينيا

\* صدرت هذه الوثيقة كما وردت. ولا يعني مضمونها الإعراب عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-13424(A)



\* 1 9 1 3 4 2 4 \*

## أولاً - مقدمة

- ١- في حزيران/يونيه ٢٠١٧، قدمت جمهورية سلوفينيا (يشار إليها فيما بعد بسلوفينيا) إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقرير حكومة جمهورية سلوفينيا الطوعي لاستعراض منتصف المدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل عن تنفيذ التوصيات التي قبلتها أثناء الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وقد تم إطلاع اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية بصورة منتظمة على المعلومات المتعلقة بالتنفيذ.
- ٢- وبدأت سلوفينيا الأعمال التحضيرية للجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في خريف عام ٢٠١٨. واضطلعت وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية سلوفينيا بتنسيق التقرير الوطني الثالث وأعدته بالتعاون مع الوزارات والمكاتب الحكومية المختصة. وأقرت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان التقرير، واعتمدت حكومة جمهورية سلوفينيا (يشار إليها فيما بعد بالحكومة) التقرير في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.
- ٣- وخلال إعداد التقرير، جرى التشاور مع المنظمات غير الحكومية، ومكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان، ومكتب الدفاع عن مبدأ المساواة، وتم إطلاعهم على المعلومات المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل والأعمال التحضيرية التي تضطلع بها سلوفينيا بشأن الاستعراض الوطني.

## ثانياً - تنفيذ توصيات الجولات السابقة

- ٤- يعرض هذا الفرع معلومات عن تنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة، كما هي مرقمة في الفقرة ١١٥ من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لسلوفينيا (الوثيقة رقم A/HRC/28/15).

## ألف - الالتزامات الدولية

### التوصيات ١-٥، ١٤-١٦، ١٨، ١٣٣

- ٥- بعد الجولة الثانية، صدقت سلوفينيا على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤) والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات (٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨).
- ٦- وتضطلع الوزارة المختصة (أي وزارة العدل) بتحليل وتقييم الآثار المحتملة المترتبة على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويظهر التحليل الأولي أنه قد يكون من الضروري إجراء تعديلات على الأحكام الموضوعية والإجرائية للتشريع الجنائي السلوفيني تمهيداً للتصديق على الاتفاقية.
- ٧- وقد طبقت في التشريع الوطني أحكام الحماية لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بالعمل اللائق للعمال المنزليين. فالعمال المنزليون يعاملون على قدم المساواة مع العمال الآخرين. وتنطبق على جميع العمال الأحكام الدستورية ذات الصلة، وقانون العمل (قانون

علاقات العمل)، والتشريع المتعلق بالسلامة والصحة في مكان العمل، والضمان الاجتماعي، وقانون الحد الأدنى للأجور، وغير ذلك من الأنظمة.

٨- وتجري حالياً عملية التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى تعديلات المادة ٨ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٩- وتسعى سلوفينيا جاهدة إلى الوفاء بانتظام بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وقدمت سلوفينيا تقريرها الدوري الثالث إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، وعرضته يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦، وبذلك تكون قد نفذت التوصية ٤٣.

## باء- الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان

### التوصيات ٢٢، ٣١-٣٩

١٠- أوفت سلوفينيا بالتزامها بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في إطار المجموعة ألف من مبادئ باريس على المستوى التشريعي. واعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية سلوفينيا القانون المعدّل لقانون مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان الذي دخل حيز النفاذ يوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، والذي يوفر أساساً قانونياً لتوسيع صلاحيات هيئة أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان لتمكين أمين المظالم من تنفيذ جميع المبادئ الدولية والحصول على المركز ألف وفقاً لمبادئ باريس لعام ١٩٩٣ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد قدم أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان طلباً بالفعل للحصول على المركز ألف.

١١- وينص القانون المعدّل لقانون مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان على مهام إضافية لأمين المظالم على صعيد المؤسسة ويوفر التمويل لتنفيذها. ومن المقرر توظيف سبعة أشخاص إضافيين في مكتب أمين المظالم بحلول عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، أنشئ مجلس حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٨، يضم مكتب أمين المظالم أيضاً مدافعين عن حقوق الطفل<sup>(١)</sup>.

١٢- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أنشئ بموجب قانون الحماية من التمييز مكتب الدفاع عن مبدأ المساواة، وهو الهيئة الوطنية المعنية بالمساواة<sup>(٢)</sup>. ويعالج مكتب الدفاع عن مبدأ المساواة حالات التمييز ضد الأشخاص على أساس ظروفهم الشخصية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. ويقوم بتنفيذ مهامه وسلطاته بموجب قانون الحماية من التمييز على المستويين العام والفردى<sup>(٣)</sup>. وفي عام ٢٠١٩، تلقى المكتب أموالاً كافية لتمكينه من بناء قدراته من أجل تنفيذ الطيف الواسع من المهام والصلاحيات المنصوص عليها قانوناً.

## جيم - عدم التمييز

التوصيات ٤٤-٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٤، ٧٦، ٧٨-٨١، ٨٥، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٨.

١٣- في سلوفينيا، الحماية من التمييز مكرسة في الدستور وفي قانون الحماية من التمييز<sup>(٤)</sup>. وتسعى الحكومة جاهدة إلى اتخاذ تدابير للقضاء على التمييز وزيادة الوعي.

١٤- وقد اتخذت سلوفينيا خطوات هامة نحو تحقيق الحماية من التمييز وتعزيز المساواة، وذلك بإنشائها مكتب الدفاع عن مبدأ المساواة بوصفه الهيئة الوطنية المعنية بالمساواة، ومن خلال وفائها بالشروط الأساسية اللازمة لتمكينه من أداء عمله. وفي التقريرين السنويين لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وجه مكتب الدفاع عن مبدأ المساواة الانتباه إلى التحديات الرئيسية المتعلقة بعدم التمييز. وفي عام ٢٠١٧، قام المكتب بأول بحث شامل عن تصوّر الشعب السلوفيني لمفهوم التمييز. ومنذ عام ٢٠١٩، اضطلع المكتب بزيارة المناطق السلوفينية للتحديث مع أصحاب المصلحة المعنيين، مما زاد بصورة غير مباشرة من الوعي العام بأهمية عدم التمييز على نطاق البلد. وفي عام ٢٠١٨، نظر المكتب في ٢٢٣ قضية (١٣٠ قضية من السنوات السابقة و ٩٣ قضية جديدة)، وانتهى من النظر في ١٤٩ قضية وأرجأ النظر في ٧٤ قضية حتى عام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٨، نشرت وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص دعوة عامة لتقديم المقترحات من أجل التوعية وتدريب المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بأهمية تحقيق المساواة وتعزيزها، وفهم التمييز ومنعه، والخيارات المتاحة للحماية من التمييز بالنسبة لأكثر الفئات تعرضاً للتمييز في سلوفينيا. ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٩، تضطلع سلوفينيا بتنفيذ مشروع للتوعية بالتمييز، ومشروع يتعلق بالتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥- إن خطاب الكراهية يعتبر جريمة في سلوفينيا في إطار المادة ٢٩٧ من القانون الجنائي لجمهورية سلوفينيا<sup>(٥)</sup>. وتولي سلوفينيا اهتماماً خاصاً لزيادة الوعي العام والتصدي للتعصب<sup>(٦)</sup>. ويكفل دستور جمهورية سلوفينيا حرية التعبير. وتسعى الحكومة جاهدة إلى عدم التسامح مطلقاً مع خطاب الكراهية وتطالب السلطات الوطنية بالالتقيد الصارم بالدستور والقانون.

١٦- وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت سلوفينيا قانون الاقتران المدني، الذي يمنح مركزاً متساوياً كالأزواج للاقتران المدني بالنسبة للأزواج من جنسين مختلفين أو من الجنس نفسه، باستثناء الجزء المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب والتبني المشترك للأطفال.

١٧- وترد التدابير الرامية إلى القضاء على التمييز ضد أفراد مجموعات معينة في الفروع ثانياً-واو إلى ثانياً-كاف.

## دال - الحقوق السياسية والمدنية

التوصيات ٦٤، ٧٣، ٩٧، ١٠٣، ١٢٨-١٣٠، ١٣٤، ١٤٩

١٨- إن الحقوق السياسية والمدنية مكفولة في دستور جمهورية سلوفينيا وتحكمها كذلك التشريعات ذات الصلة. وتسعى سلوفينيا جاهدة إلى إعمال الحقوق السياسية والمدنية للأشخاص الذين يعيشون في سلوفينيا من خلال التشريعات والتدابير الأخرى.

١٩- وتكفل سلوفينيا الحماية من أي تدخل في عمل النقابات وإنشائها وقيادتها، وتعاقب على أي تدخل من هذا القبيل. وتستند القواعد السلوفينية إلى أحكام المعاهدات ذات الصلة النازمة للنقابات وإلى الدستور<sup>(٧)</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء النقابات وعملها ينظمهما قانون التمثيل النقابي. وينص قانون علاقات العمل على الصلاحيات الفعلية للنقابات وعلى عمل ممثليها وحمايتهم. وينص القانون أيضاً على توفير الحماية القضائية. وتخضع منازعات العمل الجماعية المتعلقة بالصلاحيات النقابية في إطار علاقات العمل لاختصاص محكمة العمل. كما أن لمحكمة العمل اختصاصاً بشأن التدخل في استقلال النقابات، وحق العمال في الانضمام إلى النقابات، وصلاحيات النقابات فيما يتعلق بأعضائها. ويشكل انتهاك الحقوق النقابية جريمة ضد العمل والضمان الاجتماعي وفقاً للمادة ٢٠٠ من القانون الجنائي لجمهورية سلوفينيا.

٢٠- وتكفل سلوفينيا حرية الدين وفقاً للمعاهدات والدستور وقانون حرية الدين<sup>(٨)</sup>. وفي عام ٢٠١٥، أنشأت سلوفينيا مجلس الحوار بشأن حرية الدين، الذي يعمل ضمن مكتب الطوائف الدينية التابع لوزارة الثقافة. ويتيح المجلس إجراء الحوار المفتوح والشفاف على المستوى المؤسسي بين أعلى السلطات التنفيذية والطوائف الدينية فيما يتعلق بحرية الدين.

٢١- والمحكمة دون تأخير لا مبرر له تحترم بوجه عام ولم تعد مشكلة واسعة النطاق في سلوفينيا<sup>(٩)</sup>. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد المجلس القضائي ومجلس المدعين العامين مدونة قواعد السلوك الخاصة بكل منهما، وقاما بإنشاء لجان معنية بالأخلاقيات والنزاهة<sup>(١٠)</sup>.

٢٢- وترد في الفروع ثانياً-واو إلى ثانياً-كاف التدابير الرامية إلى ضمان احترام وممارسة الحقوق السياسية والمدنية لأفراد مجموعات معينة.

## هاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التوصيات ٢٤، ٢٥، ٢٩، ٣٠، ٥٧، ٦٧، ٧٢، ٧٥، ٧٩، ٨١، ١٠١، ١٣٥-١٤٣، ١٤٩

٢٣- تسعى سلوفينيا جاهدة إلى ضمان احترام جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وممارستها على نطاق البلد بأكمله.

٢٤- ومنذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الأخيرة في عام ٢٠١٤، اعتمدت سلوفينيا عدة تدابير للحد من مستوى الفقر والاستبعاد الاجتماعي<sup>(١١)</sup>، وألغت التدابير التشفيرية التي اعتمدها خلال الأزمة الاقتصادية. واعتمدت سلوفينيا أيضاً تدابير لضمان قدر أكبر من الإدماج الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً. ومنذ عام ٢٠١٤، سجلت سلوفينيا انخفاضاً سنوياً في معدل التعرض لخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وتشير البيانات الإحصائية لعام ٢٠١٧ إلى أن معدل التعرض لخطر الفقر بلغ ١٣,٣ في المائة<sup>(١٢)</sup>.

٢٥- وفي عام ٢٠١٨، زادت سلوفينيا المبلغ الأساسي للحد الأدنى للأجور وعدد الأشخاص المؤهلين للحصول على التحويلات الاجتماعيين. وينص قانون عام ٢٠١٨ المعدّل لقانون الحد الأدنى للأجور على زيادة تدريجية في الحد الأدنى للأجور اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وتتوقع سلوفينيا أن يكون لهذا التدبير أثر إيجابي على الحد من الفقر وزيادة الدخل المتاح.

٢٦- ومنذ عام ٢٠١٤، نفذت سلوفينيا خطة ضمان الشباب، التي تشمل تدابير لتيسير إدماج الشباب في سوق العمل. وأخذت بظالة الشباب في سلوفينيا تتناقص تدريجياً منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٢٧- وتسعى سلوفينيا أيضاً إلى تحسين حالة كبار السن، حيث أن معدل الفقر المرتفع يسجل بصفة خاصة بين المسنين الذين يعيشون بمفردهم. ومنذ عام ٢٠١٦، لم يعد ربط المعاشات التقاعدية بمستوى غلاء المعيشة يخضع للتدابير التقشفية. وفي عام ٢٠١٨، جرى تعديل المعاشات التقاعدية السلوفينية بحسب مستوى غلاء المعيشة مرتين، وهما التعديل المعتاد في كانون الثاني/يناير عملاً بالقانون التنظيمي، ثم في نيسان/أبريل بصفة إضافية. ويحدد القانون التنظيمي أيضاً الحد الأدنى للمعاش التقاعدي عند سن التقاعد النظامية. ومن المقرر أن يجري في عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى التعديل المعتاد للمعاشات التقاعدية بحسب مستوى غلاء المعيشة لشهر شباط/فبراير الذي أسفر عن زيادة قدرها ٢,٧ في المائة في المعاشات التقاعدية، تعديل إضافي بالاستناد إلى النمو الاقتصادي الذي حصل في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، حصل جميع المتقاعدين على المنحة السنوية. وفي عام ٢٠١٩، سيحصل المتقاعدون على المنحة السنوية بخمسة مبالغ مختلفة، وستكون أعلى من السنوات السابقة.

٢٨- واعتباراً من شباط/فبراير ٢٠١٧، ألغى القانون المعدّل لقانون استحقاقات المساعدة الاجتماعية الإشعارات الواردة في السجل العقاري والالتزام بإعادة علاوة الدخل المضمون للمعاش التقاعدي أو المساعدة الاجتماعية المالية في الحالات التي يمتلك فيها المستفيد أو أحد أفراد عائلته شقة أو منزلاً تصل قيمته إلى ١٢٠ ٠٠٠ يورو. وأدى هذا التعديل إلى زيادة عدد الأشخاص المؤهلين للحصول على علاوة الدخل المضمون للمعاش التقاعدي بأكثر من ٦ ٠٠٠ شخص. وقد سجلت أعلى الزيادات في عدد الأشخاص المؤهلين في الفئات العمرية الأكبر سناً، أي في الفئة العمرية ٦٦-٧٩ سنة (زيادة بنسبة ٦٠ في المائة) وفي الفئة العمرية ما فوق ٧٩ سنة (زيادة بنسبة ٧٧ في المائة).

٢٩- وتواصل سلوفينيا تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية لجميع السكان. ففي عام ٢٠١٨، اعتمدت سلوفينيا القرار المتعلق بالبرنامج الوطني للصحة العقلية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٨، الذي أولى اهتماماً خاصاً لمسألة الانتحار<sup>(١٣)</sup>. وتعزز سلوفينيا أيضاً تعديل قانون الصحة العقلية. وفي ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٩، وبعد سنوات من العمل لتحقيق هذه الغاية، فتح جناح آمن للعلاج النفسي المكثف للأطفال والشباب داخل عيادة الطب النفسي بجامعة لوبليانا لتلبية الاحتياجات الوطنية.

٣٠- وفي الفترة التي أعقبت جولة الاستعراض الدوري الشامل الثانية، عززت سلوفينيا الحماية القانونية من الإخلاء القسري وفقدان السكن<sup>(١٤)</sup>. ووفقاً لقانون عام ٢٠١٨ المعدّل لقانون إنفاذ المطالبات والضمان، في حالة وجوب إنفاذ مطالبات منخفضة المبلغ تتعلق بعقار يعيش فيه المدين، تقوم المحكمة بإخطار مركز العمل الاجتماعي المختص الذي يقوم عندئذ بتقديم خدمات الضمان الاجتماعي لمعالجة حالات المعاناة والصعوبات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، في مثل هذه القضايا تنظر المحكمة بحكم سلطتها فيما إذا كان المدين يملك ممتلكات أخرى يمكن أن يفرض عليها الإنفاذ، مما يكفل تدبيراً أكثر تناسباً مع قيمة الدين. ووفقاً للتعديلات، يجوز للمحكمة أن تقرر بحكم سلطتها أو بناء على اقتراح من مركز العمل الاجتماعي، مواصلة وقف التنفيذ إذا كان من شأن الإنفاذ الفوري أن يهدد بشكل خطير حالة سكن المدين.

٣١- وينظم قانون السكن إيجار المساكن، وهو ينص على الأسس التي يمكن بموجبها إنهاء عقد إيجار المسكن. فلا يجوز إنهاء عقد الإيجار عن طريق رفع دعوى قضائية إذا لم يخطر المالك المستأجر كتابة في البداية بأنه ينتهك عقد الإيجار.

٣٢- ويحق لكل شخص في سلوفينيا الحصول على المياه الصالحة للشرب على قدم المساواة مع الآخرين<sup>(١٥)</sup>. وقد دخل القانون الدستوري الذي يكرس الحق في المياه الصالحة للشرب في الدستور حيز النفاذ في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وأنشئ فريق عامل مشترك بين الوزارات يتألف من ممثلين عن الوزارات المختصة والمكاتب الحكومية، بهدف موازنة التشريعات السلوفينية مع الحق في المياه الصالحة للشرب على النحو المنصوص عليه في الدستور. وفي موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، سيبحث الفريق العامل الأسباب الداعية إلى إدخال تعديلات على التشريعات التي تنظم المسائل المشار إليها في المادة الجديدة ٧٠(أ) من الدستور، وسيعد مبادئ توجيهية لوضع مشاريع تعديلات على اللوائح، ويساعد الوزارات في إعداد التعديلات، ويرصد اعتمادها.

٣٣- وفي سياق الحق في التعليم، تولي سلوفينيا اهتماماً كبيراً للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان<sup>(١٦)</sup>. ويشارك أفراد الشرطة، والمعلمون في مرحلة الطفولة المبكرة، ومدرسو المدارس الابتدائية والثانوية، وموظفو الجامعات، والموظفون القضائيون في برامج التدريب العادية لاكتساب كفاءات التدريس وتطوير الخبرات المتوفرة لديهم. كما تم إدماج الجانب المتعلق بحقوق الإنسان في برنامج التدريب الذي يشمل مواضيع تتعلق بتعزيز الديمقراطية بين الطلاب واحترام التنوع والتعددية الثقافية.

٣٤- ولا تزال سلوفينيا نشطة في التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي أيضاً، وتواصل تنفيذ مشروع "حقوقنا". وخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، شمل هذا المشروع أطفالاً من المغرب وكوسوفو ومصر وفلسطين وسلوفينيا، كما قُدِّم في أستراليا.

٣٥- وترد في الفروع ثانياً-واو إلى ثانياً- كاف التدابير الرامية إلى كفالة احترام وممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأفراد فئات معينة.

## واو- الجماعات القومية وجماعة الروما

التوصيات ٢٥، ٦٢، ٦٣، ٦٩، ٧٢-٧٤، ٧٨-٩١، ١٠٢، ١٣٩، ١٥٠-١٥٥،  
١٥٨-١٦٢

٣٦- تواصل سلوفينيا تحسين وضع الروما في البلد<sup>(١٧)</sup>. ويتضمن البرنامج الوطني للتدابير الخاصة بالروما للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، المعتمد في أيار/مايو ٢٠١٧، تدابير شاملة لمنع التمييز ضد الروما وتحسين أوضاعهم وإدماجهم في المجتمع. ويتمثل الهدفان الرئيسيان للبرنامج في تحسين وضع أفراد جماعة الروما وتعزيز اندماجهم في المجتمع. ويشمل البرنامج ثمانية أهداف استراتيجية: (١) تحسين الهيكل التعليمي لأفراد جماعة الروما؛ (٢) خفض معدلات البطالة في صفوف الروما؛ (٣) منع أو إزالة استبعاد الروما؛ (٤) تحسين خدمات الرعاية الصحية للروما؛ (٥) تحسين أوضاع سكن الروما؛ (٦) تعزيز الحفاظ على الأنشطة الثقافية والإعلامية والمنشورة لجماعة الروما وتطويرها؛ (٧) زيادة الوعي بين أفراد جماعة الروما وغالبية السكان

بالآثار الإيجابية للإدماج الاجتماعي للروما في المجتمع؛ (٨) تعزيز الحوار والتعاون مع المجتمعات المحلية التي يعيش فيها الروما.

٣٧- وتضطلع اللجنة الحكومية لحماية جماعة الروما برصد تنفيذ البرنامج. وترفع الحكومة بانتظام تقارير إلى الجمعية الوطنية لجمهورية سلوفينيا عن تنفيذ القانون والبرنامج الخاصين بجماعة الروما في جمهورية سلوفينيا. وقد اعتمدت الحكومة التقرير الأخير، وهو التقرير الخامس عن وضع جماعة الروما في سلوفينيا في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨. وقامت الهيئة العاملة المختصة التابعة للجمعية الوطنية بالنظر في التقرير في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، ونوقش التقرير في الجلسة العامة للجمعية الوطنية المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٣٨- ويشمل البرنامج الوطني للتدابير الخاصة بالروما للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ تدابير للتوعية بالتمييز ومكافحته، وهي تدابير لتعزيز وتمكين جماعة الروما، وتدابير للقضاء على التحيز والقوالب النمطية السائدة لدى أغلبية السكان إزاء جماعة الروما. ويولى اهتمام خاص لبرامج تدريب وتنقيف الموظفين العموميين الذين يتعاملون بصفتهم المهنية مع أفراد جماعة الروما<sup>(١٨)</sup>.

٣٩- وبغية تعزيز المشاركة النشطة لمنظمات جماعة الروما وتعاونها في تنفيذ التدابير الواردة في البرنامج الوطني للتدابير الخاصة بالروما للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، يقدم مكتب الأقليات القومية الدعم المالي لمجلس جماعة الروما في جمهورية سلوفينيا، الذي أنشئ بموجب قانون جماعة الروما في جمهورية سلوفينيا لتمثيل مصالح جماعة الروما على مستوى السلطات الوطنية. ويقدم المكتب أيضاً التمويل للأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأخرى لجماعة الروما من خلال النداءات العامة لتقديم الطلبات<sup>(١٩)</sup>.

٤٠- وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أنشأت الحكومة الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بإعداد تعديلات على قانون جماعة الروما في جمهورية سلوفينيا، وقد كلف بصياغة التعديلات، التي تم تنسيقها بعد ذلك مع جماعة الروما. وتمت مناقشة وتأييد التعديلات من قبل مجلس جماعة الروما واللجنة الحكومية لحماية جماعة الروما. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، اعتمدت الحكومة التعديلات وقدمتها إلى الجمعية الوطنية للنظر فيها. وفي الفترة التشريعية ٢٠١٤-٢٠١٨، لم تناقش الجمعية الوطنية تلك التعديلات. وسيجري مرة أخرى إعداد تعديلات جديدة لقانون جماعة الروما في جمهورية سلوفينيا.

٤١- وتمثل جماعة الروما مجموعة ذات أولوية في إطار تدابير سياسة العمالة النشطة، التي تشمل حلقات عمل تهدف إلى بناء الكفاءات وتحسين فرص العمل. ويجري حالياً تنفيذ مشروع يتألف من سبعة مراكز متعددة الأغراض لجماعة الروما من أجل توفير أنشطة لتحسين الوضع الاقتصادي - الاجتماعي لأفراد جماعة الروما (اكتساب المعارف وبناء القدرات لتمكينهم من النجاح في سوق العمل)، والنهوض بنوعية حياتهم، وتعزيز اندماجهم في المجتمع الأوسع، وبناء الثقة والتعاون مع غالبية السكان.

٤٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، دخل حيز النفاذ تشريع جديد للتخطيط المكاني والتشييد، ويتألف من ثلاثة قوانين تهدف إلى تحسين التخطيط المكاني، وتحديد أماكن المباني بصورة شاملة، وتيسير إضفاء الشرعية على المباني التي شيدت دون الحصول على التصاريح اللازمة. وتتعلق الحلول المنصوص عليها في التشريع في المقام الأول بفتحتين من المباني وهما: المباني القائمة



منذ فترة طويلة (٢٠ عاماً أو أكثر) وبعض المباني غير القانونية التي يلزم فيها مراعاة ظروف خاصة (بما فيها الظروف الاجتماعية). وسيستخدم هذا النهج أيضاً لإضفاء الشرعية على المباني الموجودة في المستوطنات التي تعيش فيها الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل الروما.

٤٣- وقد يسرّ بدء الاستعانة بمساعدين من الروما كثيراً إدماج أطفال الروما في نظام التعليم<sup>(٢٠)</sup>. وفي الوقت الحاضر، يوجد ٢٨ مساعداً من الروما في ٣٣ من رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية.

٤٤- وفيما يتعلق بالجماعتين القوميتين الإيطالية والهنغارية، اعتمدت الحكومة التقارير عن الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧ بشأن تنفيذ برنامج تدابير تنفيذ اللوائح المتعلقة بثنائية اللغة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨؛ وقد ناقشت لجنة الجمعية الوطنية المعنية بالجماعات القومية هذه التقارير. وشهدت الجماعات القومية تقدماً في تنفيذ هذه التدابير.

٤٥- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، دخل القانون المعدّل للقانون المنظم للحقوق الخاصة لأفراد الجماعتين الإثنتين الإيطالية والهنغارية في مجال التعليم حيز النفاذ، وهو: (١) يوسع نطاق الحق في استخدام لغات المجتمعات القومية، أي التعليم العالي القصير الأجل وتعليم الأطفال والقصّر والشباب البالغين ذوي الاحتياجات الخاصة؛ (٢) يوسع نطاق الحق في التعليم المجاني للغة الأم لأفراد الجماعتين القوميتين؛ (٣) ينص على توفير الأسئلة باللغتين للتلاميذ وطلاب المدارس الثنائية اللغة بالنسبة للمسابقات المتعلقة بالمعارف (باستثناء مسابقات اللغتين السلوفينية والهنغارية) التي تتلقى تمويلاً حكومياً؛ (٤) يعدل عملية اتخاذ القرارات من جانب مجالس المؤسسات التعليمية الثنائية اللغة؛ (٥) ينص على أنه يجب على الجماعات القومية المتمتعة بالحكم الذاتي أن تقدم رأيها بشأن مقترحات خطط العمل السنوية للمؤسسات التعليمية، ويجوز لها أيضاً أن تقترح برامج أعلى من المستوى العام؛ (٦) يعدل الشروط المتعلقة بمعرفة لغة التعلم واجتياز الامتحان المعتمد.

٤٦- واستناداً إلى خطة العمل المتعلقة بتعليم اللغة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، وخطة العمل الخاصة بالأدوات المرجعية اللغوية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، والقرار الخاص بالبرنامج الوطني للسياسة اللغوية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، يعد الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني برصد تنفيذ السياسة اللغوية تقارير سنوية عن تنفيذ القرار وخطط العمل والأنشطة السابقة والمشاريع المشتركة التمويل والبرامج والدراسات وما إلى ذلك. ويشمل ذلك الأنشطة المتعلقة بتعزيز استخدام اللغتين الإيطالية والهنغارية في القطاع العام في مجالات التعليم والثقافة ووسائل الإعلام (برامج الإذاعة والتلفزيون، والأنشطة الإعلامية (مثل الموقع الإلكتروني *Jezikovna Slovenija*)، والرعاية الصحية، وغيرها من الخدمات العامة (الإجراءات الرسمية والاستثمارات). وفي ضوء ذلك، تسعى سلوفينيا جاهدة إلى تعزيز التعايش والتبادل الثقافي، وتحسين الكفاءة اللغوية لجميع المتكلمين، والتوعية بأهمية استخدام اللغتين الإيطالية والهنغارية في كامل إقليم سلوفينيا، بما في ذلك خارج المناطق الثنائية اللغة<sup>(٢١)</sup>.

## زاي- الأجنبي

## التوصيات ٥٥ و ٧٤

٤٧- وفقاً لقانون الأجنبي، يحق لرعايا البلدان الثالثة المشاركة في برامج تُيسر اندماجهم في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في سلوفينيا. وتُحدّد طريقة البرامج ونطاقها في المرسوم المتعلق بوسائل توفير برامج الدعم من أجل إدماج رعايا البلدان الثالثة ونطاق تلك البرامج.

٤٨- وتموّل الدولة ضمن التعليم العادي الابتدائي والثانوي دورساً في اللغة السلوفينية ودورساً في اللغة الأم للطلاب المهاجرين.

٤٩- وتنص آخر القوانين المعدّلة التي تنظم التعليم الثانوي (قانون التعليم المهني وقانون المدارس الثانوية)، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠١٧، على توفير إمكانية تعلم اللغة السلوفينية بالنسبة للطلاب الذين تختلف لغتهم الأم عن السلوفينية أو الذين أتموا التعليم الابتدائي في بلدان غير سلوفينيا. وتُمنح المدارس التي تسجل الطلاب المهاجرين في السنتين الأولى والثانية من التعليم عدداً معيناً من الساعات الإضافية من أجل المساعدة المهنية للطلاب الذين يتعلمون اللغة السلوفينية.

٥٠- وفي الفترة بين ٢٠١٦ و ٢٠١٨، تم إعداد دليل خاص لمهنيي الصحة من أجل تيسير التواصل بين المهاجرين والعاملين في المجال الطبي في إطار الرعاية الصحية الأولية. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، أطلقت مشاريع للحوار بين الثقافات في ثلاث مدن سلوفينية بهدف تنشيط المجتمعات المحلية من أجل تيسير إدماج رعايا البلدان الثالثة في المجتمعات المحلية. ومن المقرر أن ينتهي المشروع في نهاية عام ٢٠١٩. وفي إطار البرنامج المعنون "الإدماج الأولي للمهاجرين"، تتاح دورات تعليم مجانية في جميع أنحاء سلوفينيا؛ وتجمع هذه الدورات بين تعلم اللغة السلوفينية وتعلم تاريخ سلوفينيا وثقافتها وترتيبها الدستورية.

## حاء- الأشخاص المشطوبون

## التوصيات ٦٦، ٩٥-٩٧، ٩٩، ١٠٠، ١٤٩، ١٦١

٥١- من أجل تنظيم وضع الأشخاص الذين تم شطبهم من سجل المقيمين الدائمين (ما يسمى "المشطوبون")، اعتمدت سلوفينيا سلسلة من التدابير<sup>(٢٢)</sup>. ففي عام ٢٠١٠، اعتمدت القانون المعدّل للقانون المنظم للمركز القانوني لمواطني يوغوسلافيا السابقة الذين يعيشون في جمهورية سلوفينيا. وفي عام ٢٠١٣، بغية تنظيم الحق في التعويض للأشخاص "المشطوبين"، اعتمدت سلوفينيا القانون المنظم للتعويض عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص نتيجة الشطب من سجل المقيمين الدائمين (المشار إليه فيما بعد بقانون التعويض)، الذي ينص على الحق في التعويض المالي وغيره من أشكال الترضية العادلة كتعويض عن الأضرار المتكبدة. وهناك أشكال أخرى من الترضية العادلة تكفل أو تيسر ممارسة الحقوق في مختلف المجالات، مثل دفع اشتراكات التأمين الصحي الإلزامي؛ الإدماج في برامج الحماية الاجتماعية والنظر في ذلك على سبيل الأولوية؛ وتيسير أعمال حقوقهم في الأموال العمومية؛ والحصول على المنح الدراسية من الدولة؛ والمساواة في المعاملة مع المواطنين السلوفينيين في حل مشاكل السكن؛ والالتحاق بنظام التعليم؛ والحصول على معاملة ذات أولوية في ما يسمى ببرامج الإدماج.

٥٢- والغرض من قانون التعويض هو ضمان حصول من يستحق من أصحاب المطالبات على ترضية عادلة بطريقة سريعة وفعالة. وينص قانون التعويض على أنه يجوز لمن يستحق من أصحاب المطالبات أن يطلب تعويضات مالية في إطار إجراء إداري، كما ينص على أشكال أخرى من الترضية العادلة. ويجوز لأصحاب المطالبات الذين يعتبرون أنه لحقت بهم أضرار أكبر التماس التعويض المالي من خلال الإجراءات القضائية. والأمر متروك لكل مطالب في تحديد ما إذا كان سيمارس حقه في التعويض المالي بالاستعانة بالإجراءات الإدارية أو الإجراءات القضائية.

٥٣- وفي عام ٢٠١٨، قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ١٢ من قانون التعويض، التي حددت سقفاً لمبلغ التعويض المالي الذي يمكن أن يمنح لصاحب المطالبة في الإجراءات القضائية<sup>(٢٣)</sup>. ومن أجل تنفيذ قرار المحكمة الدستورية، اعتمد القانون المعدل للقانون المنظم للتعويض عن الأضرار التي تلحق بالأشخاص نتيجة الشطب من سجل المقيمين الدائمين (يشار إليه فيما بعد بالقانون المعدل)؛ ودخل حيز النفاذ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويلغي القانون المعدل سقف التعويض المالي في الإجراءات القضائية وينص على منح فوائد على المتأخرات لصالح أصحاب المطالبات في الإجراءات القضائية.

٥٤- وتنطبق اللائحة المعدلة على الأطراف المتضررة التي قدمت مطالبات بالتعويض بعد تاريخ تطبيق قانون التعويض (بعد ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤) أو قبل تاريخ تطبيق قانون التعويض (قبل ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤) والتي تخضع مطالباتها للتقدم بحسب الترتيبات السابقة. وفيما يتعلق بالأطراف المتضررة التي قدمت مطالبات للتعويض قبل تاريخ تطبيق قانون التعويض والتي لم تكن مطالباتها، عند تقديمها، قد سقطت بسبب التقدم، فإن قرار المحكمة الدستورية المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨ قد ألغى المادة ١٢ من قانون التعويض بأثر فوري. وقضت المحكمة الدستورية بأن الحد من مبلغ التعويض المالي في الإجراءات القضائية غير دستوري وأنه يحق للمطالبين الحصول على تعويض كامل فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالمتلكات وبالتعويض المالي العادل عن الأضرار غير المتصلة بالمتلكات.

## طاء- الأشخاص ذوو الإعاقة

### التوصيات ١٤٥-١٤٨

٥٥- لا تزال سلوفينيا ملتزمة باحترام وإعمال حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(٢٤)</sup>. ويعتبر اعتماد قانون المساعدة الشخصية، الذي مكّن من توظيف مساعدين شخصيين، خطوة كبيرة إلى الأمام. وهناك قانون طور التنسيق ينص على إنشاء مؤسسة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٦- وفي إطار سياسة التلاحم الاجتماعي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، صدرت دعوة لتقديم مقترحات تدعو المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة في المشروع المتصل بتكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وعدم التمييز ضدهم. ومن أجل تيسير الاطلاع على التشريعات المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، تجري ترجمتها إلى أشكال سهلة القراءة. ويتضمن المشروع أيضاً دورات تدريبية يقدمها خبراء متخصصون في تسهيل إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥٧- وتنتهج سلوفينيا سياسة فعالة لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشجع المشاريع التي تتيح لأرباب العمل التدرّب في مجال استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري تنفيذ المشروع المعنون "انتقال الشباب"؛ ويهدف المشروع - من خلال اتباع نهج شامل ومحتويات مصممة بصورة منهجية - إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة، ومن ثم المساعدة على تهيئة بيئة الدعم الموحد بغية تيسير الانتقال من المدرسة إلى سوق العمل.

٥٨- وتواصل سلوفينيا بذل جهودها لزيادة تحسين إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية والهياكل الأساسية. وفي إطار البرامج الإنمائية للمساعدة الاجتماعية، تشارك سلوفينيا في تمويل البرنامج الإنمائي المعنون "نقل الطلاب ذوي الإعاقة".

٥٩- وقد اعتمد قانون جديد للبناء ينص على الامتثال الإلزامي للأنظمة التي تحكم التصميم العام لجميع المباني المستخدمة للأغراض العامة. ويوفر القانون الأساس للنوائح المتعلقة بالتصميم العالمي للبيئة المبنية وسهولة استخدامها، التي تنص على توفير إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية وإمكانية استخدامها، وتأخذ في الاعتبار معايير أخرى (SIST ISO 21542:2012).

٦٠- وشهد عام ٢٠١٧ دخول قانون انتخابات الجمعية الوطنية المعدّل حيز النفاذ، وهو ينص على أنه يجب أن يكون الوصول إلى مراكز الاقتراع متاحاً للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد طبق القانون المعدّل خلال انتخابات الجمعية الوطنية والانتخابات المحلية في عام ٢٠١٨ وأثناء الانتخابات الأوروبية في عام ٢٠١٩.

٦١- وتُتخذ تدابير خاصة للتصدي للتمييز ضد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتشجع سلوفينيا المنظمات غير الحكومية على توظيف الأشخاص الراغبين في التعاون مع المؤسسات التعليمية في العمل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتواصل المؤسسات التعليمية توظيف المساعدين للعمل مع الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتشمل الأنشطة الأخرى ذات الصلة مشاريع لتعزيز الإدماج الاجتماعي للأطفال والشباب ذوي الاحتياجات الخاصة في البيئات المحلية، وبناء شبكة من المؤسسات المتخصصة لدعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، وبرنامجاً شاملاً للأطفال المودعين في مؤسسات ممن يعانون من اضطرابات عاطفية وسلوكية.

## باء- المساواة بين الجنسين

التوصيات ٢١، ٢٣، ٢٥، ٥٩-٦١، ١٠٤-١٠٨، ١١٠، ١١١

٦٢- سلوفينيا ملتزمة بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والدولي. وينص القرار المتعلق بالبرنامج الوطني لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠<sup>(٢٥)</sup> على أولويات السياسة الوطنية لسلوفينيا. أما التدابير المتخذة لحماية حقوق المرأة فتتخذ بشكل أكثر تحديداً في الخطط الدورية. وفي عام ٢٠١٨، اعتمدت الحكومة التقرير الخاص بتنفيذ القرار المتعلق بالبرنامج الوطني لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ عن عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ والخططة الدورية لعامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

٦٣- وتشارك سلوفينيا، من خلال الدعوة السنوية إلى تقديم المقترحات، في تمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية المعنية بالمساواة بين المرأة والرجل، مع التركيز بصفة رئيسية على النوعية، ومنع التمييز القائم على أساس نوع الجنس، والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية،

حيث يولي اهتمام خاص للفئات الضعيفة. وفي عام ٢٠١٩، يجري توجيه نداءات عامة لتنفيذ برامج الضمان الاجتماعي التي تغطي الإدماج النشط لنساء الروما والفئات الضعيفة الأخرى من النساء، بهدف تعزيز اندماجهن في البيئة المحلية وتعزيز فرص اندماجهن في سوق العمل بغية الحد من مخاطر الفقر. ومنذ عام ٢٠١٧، تم إدراج المنظور الجنساني في الكتب المدرسية الصادرة حديثاً، وذلك لمنع التمييز القائم على أساس نوع الجنس. وعند الاقتضاء، يتم تحديث المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لتضمينها تغييرات تتعلق بالمساواة بين الجنسين.

٦٤- وتشجع سلوفينيا التمثيل المتوازن للجنسين في المناصب القيادية من خلال الاضطلاع بأنشطة منتظمة تركز على التوعية وتوفير المعلومات وبناء القدرات. ويولي اهتمام خاص للمناصب القيادية في السياسة (لا سيما على المستوى المحلي) وفي الأعمال التجارية. وفي أعقاب انتخابات عام ٢٠١٨، شهد تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية تراجعاً طفيفاً، حيث بلغت النسبة المئوية للنساء ٢٤,٤ فقط من النواب المنتخبين. وشهدت الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٨ زيادة في عدد رئيسات المجالس البلدية (بنسبة تصل إلى ١٠ في المائة) وفي عدد النساء في المجالس البلدية (بنسبة تصل إلى ٣٣ في المائة). ويجري حالياً إعداد تعديلات لإدخالها على قانون تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل؛ وهذه التعديلات سوف تطبق من الناحية القانونية مبدأ التمثيل بنسبة ٤٠ في المائة على الأقل لكل من الجنسين في بعض الهيئات الحكومية، والمجتمعات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي، وكيانات القانون العام التي تعين ممثلها الحكومة أو المجتمعات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي.

٦٥- وفي سلوفينيا، فإن الفجوة بين الجنسين في متوسط الأجور هي من بين أدنى المعدلات في أوروبا. ولوحظ أن العناصر التي تسهم في انخفاض الأجور والمعاشات التقاعدية للمرأة تشمل أنماطاً سلوكية مختلفة على مدى الحياة. وفي عام ٢٠١٩، أطلقت وزارة العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية وتكافؤ الفرص مشروع "عملي، معاشي التقاعدي"، الذي يشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي. والغرض من المشروع هو استحداث أدوات للتوعية من أجل تمكين النساء والرجال من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالعمالة والمهنة طوال حياتهم.

٦٦- ولا تزال الجهود مستمرة لمنع العنف ضد المرأة<sup>(٢٦)</sup>. ويجري حالياً إعداد قرار بشأن خطة وطنية لمنع العنف الأسري والعنف ضد المرأة. وسيضمن القرار مبادئ توجيهية للعمل مع الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء الجنسي. وفي عام ٢٠١٩، تعد سلوفينيا أول تقرير عن تنفيذ اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافئتهما.

٦٧- وفي عام ٢٠١٧، وكجزء من الجهود الرامية إلى منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، أطلقت سلوفينيا مشروع "Click-off! أوقف العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات"، الذي تشارك في تمويله المفوضية الأوروبية. وسينتهي المشروع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. وهو يركز بصورة رئيسية على النساء والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ٣٠ سنة، ويهدف إلى منع وإزالة القوالب النمطية الجنسانية ورفع مستوى الحساسية والوعي. ويتمثل جزء من المشروع في حملة إعلامية تستهدف الوصول إلى الضحايا المحتملين للعنف والتحرش عبر الإنترنت، ولا سيما الفتيات والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٩ سنة وذويهم. فعن طريق زيادة الوعي العام بالعنف الحاسوبي ضد النساء والفتيات والتحرش بهن، تعزز الحملة الحساسية إزاء القوالب النمطية الجنسانية والتحيز الجنسي وتشجع على اتخاذ موقف مختلف إزاء منع العنف الحاسوبي.

## كاف - الأطفال

التوصيات ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٥، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٨، ٤٩، ٩٣، ١٠٤، ١٠٥،  
١٠٩-١١٨، ١٣٠، ١٣١

٦٨- يكفل قانون الأسرة، الذي اعتمد في عام ٢٠١٧، الإطار التشريعي لحماية حقوق الطفل، وهو ينص على أعلى مستوى من تدابير الحماية<sup>(٢٧)</sup>. وفي الفترة بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٦، تم تحديد تدابير ملموسة لحماية ونماء الأطفال والشباب في البرنامج المخصص للأطفال والشباب (٢٠٠٦-٢٠١٦). ويجري حالياً إعداد برنامج جديد للأطفال للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤؛ وسيركز هذا البرنامج تركيزاً خاصاً على منع العنف ضد الأطفال وحمايتهم، ومشاركتهم في الإجراءات التي تعنيهم، والأمن في البيئة الرقمية، والعدالة المراعية لاحتياجات الأطفال، وتكافؤ الفرص لجميع الأطفال. وستستند الوثيقة إلى التوصيات الواردة في استراتيجية مجلس أوروبا لحقوق الطفل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، وستأخذ في الاعتبار احتياجات ونوعية حياة الأطفال في سلوفينيا. وتم اعتماد وثيقة برنامجية منفصلة بشأن الشباب، وهي القرار المتعلق بالبرنامج الوطني للشباب للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢. وقد نص قانون منع العنف الأسري المعدل، الذي اعتمد في عام ٢٠١٦، على الحظر الصريح للعقوبة البدنية والمعاملة المهينة للأطفال<sup>(٢٨)</sup>.

٦٩- وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، تشارك سلوفينيا في تمويل ١١ مركزاً أسرياً لتوفير التدريب وحلقات العمل العملية بشأن الرعاية الوالدية الإيجابية التي تهدف إلى تعزيز الكفاءات الوالدية باعتبارها إحدى الدورات الإلزامية. والغرض من التدريب هو تعزيز التغييرات الإيجابية في أنماط التنشئة الأسرية.

٧٠- وتشارك سلوفينيا أيضاً في تمويل ١٥ برنامجاً للمساعدة النفسية الاجتماعية للأطفال والشباب والأسر تهدف إلى تعليم طرق التواصل الفعال، وتحسين العلاقات والارتباط الإيجابي في الأسرة، وتحسين الكفاءات الاجتماعية للأطفال والشباب، وتحسين إدارة الانفعالات، والمساعدة على بناء صورة ذاتية إيجابية، وتعزيز الطرق الوقائية في حل المشاكل، بما في ذلك المشاكل السلوكية والعاطفية، وتوفير المساعدة في أداء الواجبات المدرسية والدراسة، والحد من المعاناة النفسية، وما إلى ذلك.

٧١- وبالإضافة إلى ذلك، تمول سلوفينيا ١٥ من المراكز المتعددة الأجيال الموزعة بالتساوي على أراضي سلوفينيا، التي تنفذ برامج وقائية مدتها خمس سنوات تركز على الإدماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية الضعيفة، ومنع الاستبعاد الاجتماعي. وتوفر المراكز أيضاً التدريب وحلقات العمل لتطوير الكفاءات الوالدية في مجال تنشئة الأطفال.

٧٢- ومن أجل حماية الأطفال من العنف، تم تعديل قانون تنظيم وتمويل التعليم ليعرّف بشكل أوضح بيئة التعلم الآمنة والمحفزة التي يحظر فيها العقاب البدني للأطفال وأي شكل آخر من أشكال العنف ضد الأطفال وفيما بينهم وعدم المساواة في المعاملة بالاستناد إلى ظروفهم الشخصية.

٧٣- ويجري أيضاً الاضطلاع بأنشطة لمنع **عنف الأقران**<sup>(٢٩)</sup> بين الشباب والعنف ضد المعلمين. وفي عام ٢٠١٧، نظمت مشاورات إقليمية بشأن العنف، وأدرج العنف ضد المدرسين في الدراسة الاستقصائية الدولية للتعليم والتعلم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلقت الشرطة

ووزارة التعليم والعلوم والرياضة مشروعاً مدته سنتان بعنوان "عنف الأقران: الحد من العنف بين الشباب" للمساعدة على الحد من العنف الأقران والعنف ضد المعلمين. ويتمثل هدف هام آخر من أهداف المشروع في دعم المؤسسات السلوفينية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف ضد الأطفال، والعنف بين القصر، والعنف ضد المعلمين في إطار عملية التعليم، وفي الأسرة، والمجتمع ككل. وقد تم تنقيح التشريع الخاص بالتعليم الثانوي في النصف الثاني من عام ٢٠١٧، الذي وسع نطاق قائمة أخطر الانتهاكات التي قد توفر مسوغات لطرد طلاب المدارس الثانوية بحيث تشمل تعريض حياتهم أو صحتهم أو حياة الآخرين أو صحتهم للخطر مما قد يفضي إلى إلحاق الأذى الجسدي أو العقلي الجسيم.

٧٤- وفيما يتعلق بالاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، اعتمدت سلوفينيا توجهات استراتيجية في عام ٢٠١٦، سعياً إلى ضمان التعليم في بيئة تعلم مأمونة ومفتوحة ومبتكرة ومستدامة تدعمها الاستخدامات المبتكرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيمكّن ذلك من الاكتساب الفعال والنوعي للمعارف والمهارات اللازمة للاندماج الناجح في المجتمع، فضلاً عن المساهمة في تحسين مهارات وكفاءات التلاميذ والطلاب. وفي عام ٢٠١٧، تُرجم الإطار الأوروبي للكفاءة الرقمية للمواطنين الصادر عن المفوضية الأوروبية إلى اللغة السلوفينية.

٧٥- ومنذ عام ٢٠٠٩، أصبحت مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية تشكل جزءاً من مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية. ويتلقى المدرسون ومديرو المدارس وغيرهم من العاملين في مجال التدريس في المؤسسات التعليمية تدريباً منتظماً في مجال الكفاءات الرقمية. ومنذ عام ٢٠١٦، يجري التحضير لإدراج أساسيات تكنولوجيا المعلومات في مناهج التعليم قبل المدرسي ومواضيع أكثر تقدماً في مجال تكنولوجيا المعلومات في مناهج المدارس الابتدائية والثانوية. ويشمل المضمون الاستخدام الآمن للإنترنت والحفاظ على الصحة بمساعدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٦- ويتمثل الهدف الرئيسي للتنقل الآمن في المؤسسات التعليمية في اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للتنقل الآمن من خلال مجموعة من الأنشطة تتراوح بين النهوض بالصحة وممارسة الرياضة، والمنظورات الإيكولوجية والبيئية والعناصر الاجتماعية، وكلها تؤدي معاً إلى استدامة القدرة على التنقل.

٧٧- وقد أظهرت دراسة استقصائية أجراها معهد الحماية الاجتماعية في جمهورية سلوفينيا أن عمل الأطفال أو التشغيل القسري للأطفال ليس مسألة منتشرة على نطاق واسع في سلوفينيا. وعلاوة على ذلك، فإن العمل القسري من أجل البقاء يكاد يكون معدوماً، ولا يلاحظ إلا في شكل الرعاية المفرطة للأخوة والإفراط في العمل المنزلي، ولا سيما في المناطق الريفية، وهو ما يلاحظه في كثير من الأحيان العاملون في المدارس.

٧٨- وتتضمن التشريعات الجنائية السارية بالفعل أحكاماً خاصة بالأحداث تتفق مع المعايير الدولية. والغرض من وضع قانون خاص بشأن المسؤولية الجنائية للأحداث الجانحين هو ضمان وجود أساس قانوني شامل للتعامل مع الأحداث الجانحين في الإجراءات الجنائية. ويجري حالياً إعداد قانون جنائي خاص بالأحداث؛ وتعتزم الحكومة تقديم مشروع القانون إلى الجمعية الوطنية في عام ٢٠١٩. وسينظم القانون المحتوى المتعلق بالأحداث الجانحين الذي ينظمه حالياً القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون إنفاذ العقوبات الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك،

سيدرج القانون مضمون توجيه الاتحاد الأوروبي 2016/800 بشأن الضمانات الإجرائية للأطفال المشتبه فيهم أو المتهمين في الإجراءات الجنائية. وسيستند هذا القانون إلى مبادئ راسخة ومعترف بها دولياً بوجه عام فيما يتعلق بالأحداث الجانحين، وهي: مبدأ عدم التمييز؛ ومصالح الطفل الفضلى؛ والحق في الحياة والبقاء والنماء؛ والحق في الإصغاء إليهم؛ واحترام الكرامة. ويعترف مشروع القانون صراحة، في أحكامه الأساسية، بوجود مراعاة مبدأ المصالح الفضلى للأطفال والأحداث (حسب التعريف العمري للجنة في مشروع القانون)، وتطبيق التناسب في جميع الإجراءات المتعلقة بالأحداث، وإعطاء الأسبقية لإجراءات الردع على المقاضاة الجنائية.

## لام- الاتجار بالبشر

### التوصيات ١١٩-١٢٧

٧٩- في عام ٢٠١٨، عززت سلوفينيا هيكلها المؤسسي لمكافحة الاتجار بالبشر<sup>(٣٠)</sup>. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أنشأت وزارة الداخلية لجمهورية سلوفينيا إدارة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، التي تضم أيضاً المنسق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر.

٨٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الحكومة قراراً بشأن توسيع نطاق الفريق العامل المعني بمكافحة الاتجار بالبشر ليشمل ممثلين عن الإدارة المالية ومكتب الأقليات القومية ورابطة نقابات سلوفينيا. وفي عام ٢٠١٧، تم توسيع نطاق الفريق العامل مرة أخرى ليشمل ممثلين عن المكتب الحكومي لدعم وإدماج المهاجرين.

٨١- وعلاوة على ذلك، ووفقاً لخطط العمل المعتمدة، تخصص الوزارات التنفيذية والدوائر الحكومية مزيداً من الأموال للأنشطة الرامية إلى منع الاتجار بالبشر ومكافحته.

٨٢- وكثفت سلوفينيا أيضاً ما تبذله من جهود لمعالجة مسألة الزواج المبكر والزواج القسري لدى جماعة الروما. ومنذ عام ٢٠١٥، يعتبر إجبار شخص ما على الزواج أو على أي اتحاد مماثل جريمة جنائية. ويفرض البرنامج الوطني للتدابير الخاصة بالروما للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ التزاماً بإعداد بروتوكول لاتباعه عند التعامل مع حالات المعاشرة خارج إطار الزواج التي تشمل قاصرين أو فرار القاصرين من بيت الوالدين للعيش في بيئة ضارة (الزواج المبكر). وعُهد إلى فريق عامل مخصص مشترك بين الوزارات بمهمة إعداد بروتوكول ومعالجة مسألة الزواج القسري لدى جماعة الروما. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نظم مكتب الأقليات القومية مشاورات وطنية بشأن الزواج المبكر والزواج القسري، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، عقدت مجموعتان من المشاورات الإقليمية، إحداها بشأن الزواج القسري والأخرى بشأن الزواج المبكر. وستستخدم النتائج التي يتم التوصل إليها في المناسبات الثلاث كأساس لصياغة دليل يبين مزيد من التفصيل هاتين الظاهرتين ويقدم مبادئ توجيهية للإجراءات التي يتعين على المؤسسات المختصة اتخاذها. وفي عام ٢٠١٨، بناء على ترتيبات أجريت مع مركز التدريب القضائي، أقيمت خمس محاضرات على القضاة والمهنيين القضائيين بشأن هذا الموضوع. ولا تزال المحاضرات مستمرة في عام ٢٠١٩. ووفرت خطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ الأساس لأنشطة التوعية الوقائية التي تستهدف الضحايا المحتملين للاتجار بالبشر في مجتمعات الروما. كما أن الدعوة العامة لعام ٢٠١٨ لتقديم مقترحات بشأن المشاركة في تمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم التي تظطلع بها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية



شملت أيضاً مواد تتصل بالتوعية بالمخاطر الكامنة في الرذجات القسرية والمدبّرة؛ ونفذ بعض من تلك المشاريع في مجتمعات روما.

٨٣- وبالنسبة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، خصصت الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع "إعادة) إدماج ضحايا الاتجار بالبشر"<sup>(٣١)</sup>. ويستهدف المشروع المواطنين السلوفينيين الذين ثبت أنهم ضحايا للاتجار بالبشر في الخارج، ورعايا الاتحاد الأوروبي والبلدان الثالثة المقيمين بصورة قانونية في سلوفينيا الذين ثبت أنهم ضحايا للاتجار بالبشر في التحقيقات السابقة للمحاكمة أو الإجراءات الجنائية في سلوفينيا.

٨٤- وتقدم المساعدة حالياً إلى القصر من ضحايا الاتجار بالبشر في إطار برامج الأزمات وأماكن الإيواء الآمنة المخصصة لضحايا الاتجار بالبشر، والتي تفرض الالتزام بمساعدة وحماية الأطفال ضحايا الاتجار بالبشر. ووفقاً لخطة العمل المتعلقة بالفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، يسعى الفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بمكافحة الاتجار بالبشر إلى إيجاد حلول لضمان تقديم مساعدة شاملة ومستدامة إلى الأطفال الذين تعرضوا لتجربة الاتجار بالبشر، بما في ذلك توفير أماكن الإيواء الملائمة لهم.

٨٥- ويقدم التثقيف والتدريب بشأن الاتجار بالبشر على نحو منظم لأفراد الشرطة والقضاة والموظفين القنصلين<sup>(٣٢)</sup>. وفي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، نظمت الشرطة دورات تدريبية أساسية للمرشحين للعمل في شرطة الحدود بهدف توعيتهم في مجال الاتجار بالبشر وزيادة قدرتهم على التعرف على مؤشرات الاتجار بالبشر. وتوفر الشرطة التدريب المستمر للمحققين الجنائيين وأفراد الشرطة على الصعيد المحلي، مع التركيز على التعرف على مختلف أشكال الاتجار بالبشر، وتحديد الضحايا والجناة المحتملين، والاطلاع على الإجراءات الإضافية في مجال التعامل مع الضحايا، وإجراء التحقيقات السابقة للمحاكمة. وفي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، قدمت المديرية الإقليمية للشرطة الجنائية دورات تدريبية للمحققين الجنائيين الذين يحققون في الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر، مع التركيز بوجه خاص على كيفية التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتجار بالبشر.

٨٦- وفي عام ٢٠١٨، نُظِّمَت ثلاث دورات تدريبية للقضاة ولقضاة التحقيق، اثنتان منها في إطار كلية القانون الجنائي موجّهتان للقضاة ("الاتجار بالبشر: تحديد الظاهرة في المجتمع الحديث")، وواحدة في الحلقة الدراسية موجّهة لقضاة التحقيق ("أشكال الاتجار بالبشر").

٨٧- ولا تزال عملية توعية وتدريب الموظفين القنصلين بشأن مختلف أشكال الاتجار بالبشر مستمرة في إطار المشاورات السنوية المنتظمة والمشاورات الإقليمية وعمليات الإعداد لأداء المهام القنصلية في البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية. وهذا الموضوع يشكل أيضاً جزءاً من تدريب الدبلوماسيين على المهام القنصلية قبل تعيينهم للعمل في الخارج.

٨٨- وتواصل سلوفينيا جهودها لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالبشر<sup>(٣٣)</sup>. ويولى اهتمام خاص لمناطق جنوب شرق أوروبا وغرب البلقان بصفة خاصة. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عقدت سلوفينيا اجتماعاً غير رسمي لوزراء داخلية عملية بردو - بريوني. وحضر الاجتماع، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون في مكافحة الاتجار بالبشر، ممثلون عن الشبكة غير الرسمية للمنسقين الوطنيين لمكافحة الاتجار بالبشر من جنوب شرق أوروبا، المنشأة بمبادرة من سلوفينيا.

وأكد الوزراء من جديد استمرار دعمهم للعمل الناجح الذي تقوم به الشبكة غير الرسمية في مكافحة الاتجار بالبشر. واعتمد الوزراء، مع المنسقين الوطنيين، إعلاناً مشتركاً بشأن تعزيز التعاون الإقليمي في مكافحة الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا.

٨٩- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، أنجز بنجاح مشروع توأمة يستهدف مكافحة الجريمة المنظمة في صربيا؛ وفي إطار المشروع، كان العنصر الذي ركزت عليه سلوفينيا هو مكافحة الاتجار بالبشر. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، شاركت سلوفينيا في مشروع توأمة آخر مدته سنتان في صربيا بعنوان "دعم تعزيز مكافحة الاتجار بالبشر".

## ثالثاً- التحديات في مجال حقوق الإنسان منذ الاستعراض الأخير

### ألف- الهجرة

٩٠- في جميع الأنشطة المتصلة باللاجئين والمهاجرين، تؤكد سلوفينيا على احترام حقوق الإنسان وطابعها العالمي. وقد وقعت سلوفينيا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وهي ملتزمة بالتقيد بهما في سياساتها الوطنية. ويمثل الاتفاقان معلماً هاماً في بلورة وتطوير وتعزيز السياسات المتصلة بالهجرة الدولية وحماية الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية. وأقامت الحكومة تعاوناً ممتازاً مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في ميدان الهجرة. وخلال الفترة التي شهدت زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين وطالبي الحماية الدولية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، أولت سلوفينيا اهتماماً خاصاً لتوفير الرعاية والحماية اللازمين لأولئك الأشخاص. وعند قبول الدخول إلى مراكز الاستقبال، تقدم لهم كتيبات بلغة يفهمونها تتضمن معلومات عن كيفية تقديم الطلبات للحصول على الحماية الدولية. وتقدم الرعاية الصحية للجميع، في حين يمنح اهتمام خاص ي لأفراد الفئات الضعيفة (الأطفال والنساء والمسنون والمعوقون) ويحظون بالأولوية في المعاملة. وتم توفير أماكن إقامة منفصلة للنساء، وهيئة أماكن خاصة للرضاعة.

٩١- وتخصص أموال المعونة الإنسانية لسلوفينيا من أجل تحسين حالة اللاجئين ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وتشمل الأنشطة الإضافية المتصلة باللاجئين التي تضطلع بها سلوفينيا مشاريع ثنائية تتناول التثقيف في مجال التوعية بالألغام، والدعم النفسي-الاجتماعي والتمكين الاقتصادي، وكفالة تحسين الأمن الغذائي والمائي في مخيمات اللاجئين.

٩٢- ويشكل إنشاء المكتب الحكومي لدعم وإدماج المهاجرين خطوة كبرى إلى الأمام نحو زيادة فعالية الإجراءات المتصلة بالهجرة. وقد بدأ المكتب عمله في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وهو مسؤول عن توفير الدعم الأساسي لطلبي الحماية الدولية وعن ضمان حقوق الأشخاص الذين منحوا الحماية الدولية وتنفيذ تدابير الإدماج المتعلقة بهم.

٩٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أنشأت الحكومة فريقاً عاماً مشتركاً بين الوزارات لصياغة ورصد تنفيذ استراتيجية حكومية بشأن الهجرة وتنسيق الأنشطة المتصلة بالهجرة. أما المهام الأخرى للفريق العامل المشترك بين الوزارات فتشمل التنسيق في مجال الهجرة، وتنسيق الأنشطة التنفيذية في حالات الهجرة المتزايدة. وستحدد الاستراتيجية الأهداف والتوجهات والتدابير اللازمة لإدارة الهجرة في جمهورية سلوفينيا على نحو فعال.

٩٤- وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، وحرصاً من الحكومة على التكيف مع الحالة الراهنة والاحتياجات المتعلقة بالحماية الدولية، اعتمدت الحكومة خطة طوارئ محدثة لتوفير السكن والرعاية في حالة زيادة عدد طالبي الحماية الدولية ولتنفيذ إجراءات الحماية الدولية.

## باء- خطاب الكراهية

٩٥- شهدت سلوفينيا في الآونة الأخيرة، كما شهدت مجتمعات معاصرة عديدة أخرى، زيادة في انتهاكات حرية التعبير التي اتخذت شكل خطاب الكراهية.

٩٦- وتقوم الشرطة بنشاط في تحديد مختلف مظاهر خطاب الكراهية ومنعها وملاحقتها قضائياً. ولهذا الغرض، تم توفير التدريب الإضافي لأفراد الشرطة العاملين في المجتمعات المحلية المتعددة الثقافات. ويجري التركيز بصورة كبيرة على التوعية وإدماج أنشطة السلطات الوطنية والمحلية في البيئات المتعددة الثقافات.

٩٧- وستبحث الهيئات الحكومية المختصة الحاجة إلى تدابير إضافية محتملة للتوعية فيما يتعلق بخطاب الكراهية، وستحلل مدى انطباق الإطار التنظيمي على خطاب الكراهية بمعناه الأوسع. وتقوم الهيئات الحكومية المختصة، بمساعدة خبراء في مجال خطاب الكراهية، بدراسة إمكانية سن تشريعات جديدة بشأن وسائل الإعلام لتيسير الكشف عن المواد التي تنطوي على خطاب الكراهية والرد عليها فوراً وحذفها والنص على الجزاءات المحتملة.

## رابعاً- الإنجازات في مجال حقوق الإنسان

### ألف- إدماج الأطفال المهاجرين في نظام التعليم

٩٨- على مدى السنوات القليلة الماضية، تعيّن على سلوفينيا أن تتعامل مع عدد متزايد من المهاجرين وطالبي الحماية الدولية، بمن فيهم الأطفال الذين يحتاجون إلى حماية خاصة. وتمثل المسائل الهامة في هذا الصدد في التعليم والإدماج في التعليم.

٩٩- ومن العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ فصاعداً، نص المرسوم المتعلق بأساليب وشروط ضمان حقوق الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية على أن الأشخاص الذين لا يستطيعون إثبات مستوى تعليمهم الرسمي يمكنهم أداء امتحانات الرياضيات واللغة الإنكليزية في مركز الامتحانات الوطنية: وإذا اجتازوا تلك الامتحانات، يمكنهم الالتحاق ببرامج الدراسة في مؤسسات التعليم العالي. وشهد العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ تحسناً في الظروف المفضية إلى النجاح في اندماج طلاب المدارس الثانوية الذين تختلف لغتهم الأم عن اللغة السلوفينية أو الذين أتموا التعليم الابتدائي في بلدان أخرى غير سلوفينيا. ويلتحق الطلاب بدورة مكثفة للغة السلوفينية في السنة الأولى من التعليم الثانوي في سلوفينيا.

١٠٠- ويجري حالياً إعداد الدراسة المعنونة "تقييم نماذج التعلم السلوفينية (٢٠١٨/٢٠١٩)"، كما يجري إعداد المناهج الدراسية للمبتدئين في اللغة السلوفينية لمرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي.

١٠١- وفي عام ٢٠١٧، أولي قدر كبير من الاهتمام للتعليم والتدريب في مجال كفاءات التواصل بين الثقافات للعاملين في مجال التدريس، كما أُطلق موقع شبكي خاص لإدارات

المدارس والمعلمين والآباء والجمهور المهتم بالأمر. ووجهت دعوة عامة لتقديم المقترحات بعنوان "تعزيز الكفاءات الاجتماعية والمدنية للعاملين في مجال التدريس (٢٠١٦-٢٠٢١)" بهدف تمكين العاملين في مجال التدريس ليكونوا أقدر على تيسير إدماج الأطفال المهاجرين والتلاميذ والطلاب في المجتمع.

١٠٢- وفي عام ٢٠١٦، وبغية توفير أماكن إقامة ملائمة للقصر غير المصحوبين بذويهم بوصفهم فئة ضعيفة تتطلب الرعاية طوال اليوم والمساعدة المهنية، قامت الحكومة، في إطار مشروع تجريبي، بكفالة توفير أماكن إقامة آمنة في مهاجع الطلاب في بوستونا ونوفا غوريتسا. وبعد التقييم، تم الاعتراف بالمشروع كمثال للممارسة الجيدة. ومن المتوقع وضع ترتيب شامل لحل مسألة إيواء القصر غير المصحوبين بحلول نهاية عام ٢٠١٩ من أجل تمكينهم من الاندماج المستدام في المجتمع.

١٠٣- وتم إعداد عدد من الوثائق، بما في ذلك "التعليمات التنفيذية بشأن إيواء القصر غير المصحوبين بذويهم في مهاجع الطلاب" و"استمارات ومضامين عمل الخبراء مع القصر غير المصحوبين بذويهم في مهاجع الطلاب" و"البروتوكول والإجراءات المتعلقة بإيواء القصر غير المصحوبين بذويهم في مهاجع الطلاب".

## باء- حقوق كبار السن

١٠٤- نتيجة للتحول الديمغرافي<sup>(٣٤)</sup> في البلد، تولي سلوفينيا اهتماماً خاصاً بحالة كبار السن وحقوقهم. وبدأت سلوفينيا في الاستجابة لعملية التحول هذه منذ عام ١٩٩٧ باعتماد أول استراتيجية بشأن الضمان الاجتماعي للمسنين. وفي عام ٢٠١٧، اعتمدت الحكومة استراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة النشطة حددت الأهداف الاستراتيجية التالية: (١) تحقيق الرفاه لجميع الأجيال والعيش الآمن في البيئة المنزلية، (٢) مشاركة جميع الأجيال في ممارسات مشتركة بين الأجيال، (٣) الصحة البدنية والعقلية للناس من جميع الأعمار. وتقوم الاستراتيجية على الركائز الأربع التالية: العمالة (سوق العمل والتعليم)، والعيش المستقل والصحي والمأمون لجميع الأجيال، والاندماج في المجتمع، وهيئة بيئة مواتية للشيخوخة النشطة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، أنشأت الحكومة المجلس المعني بالشيخوخة النشطة والتعاون بين الأجيال. ويجري إعداد خطط عمل لتنفيذ الاستراتيجية؛ ومن المتوقع أن توافق عليها الحكومة في خريف عام ٢٠١٩.

١٠٥- وهناك قانون منفصل قيد الإعداد بشأن الرعاية طويلة الأجل من أجل تعزيز حق كبار السن المحتاجين للمساعدة في الأنشطة اليومية في الحياة الكريمة والرعاية والسلامة. والغرض من القانون الشامل المتعلق بالرعاية طويلة الأجل هو التأكد من منح الأشخاص الذي لهم الحق في هذا النوع من الرعاية حقوقاً متماثلة لتلبية احتياجات متماثلة. وتعتقد سلوفينيا أن الحلول المقررة ستسهم إسهاماً كبيراً في الرعاية الشاملة المقدمة للمسنين، سواء في دور المسنين أو من خلال الرعاية المجتمعية.

١٠٦- وللتصدي للتمييز على أساس السن، دعت المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة في أنشطة التوعية. ويجري تنفيذ عدد من المشاريع في مختلف أنحاء سلوفينيا.

١٠٧- وتدعو سلوفينيا إلى حماية حقوق كبار السن أيضاً على الصعيد الدولي، وهي تؤيد بقوة وضع صك قانوني دولي جديد ينظم حقوق كبار السن.

## جيم- المرأة والسلام والأمن

١٠٨- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمدت الحكومة خطة العمل الثانية لجمهورية سلوفينيا بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وقد جاءت خطة العمل ثمرة لجهود مشتركة بين الوزارات، وقد تشاورت الوزارات التنفيذية مع المجتمع المدني بشأن مضمونها. وأعدت هذه الوثيقة على أساس نتائج استعراض تنفيذ خطة عمل جمهورية سلوفينيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ و ١٨٢٠ بشأن المرأة والسلام والأمن في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، التي اعتمدها الحكومة في تموز/يوليه ٢٠١٧. والغرض من خطة العمل هو الإسهام في الأنشطة الدولية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان السلام والأمن والمجالات ذات الصلة (المعونة الإنسانية والتعاون الإنمائي وحقوق الإنسان وسيادة القانون).

## دال- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

١٠٩- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمدت الحكومة خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد وضعت وزارة الخارجية صيغة خطة العمل بالتعاون مع الوزارات التنفيذية والأوساط الأكاديمية وممثلي قطاع الأعمال التجارية والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية. وتعتزم سلوفينيا، من خلال اعتمادها خطة العمل الوطنية، تعزيز الأنشطة الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان في الأنشطة التجارية بموازاة سلسلة القيم بأكملها، ومواصلة تطوير التعاون بين الدولة وقطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى. وأرقت بخطة العمل الوطنية المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان من جانب الشركات، المصممة لمساعدة المؤسسات التجارية على تحديد الآثار السلبية لعملها وممارستها على حقوق الإنسان ومنعها والتخفيف منها، وعلى الإبلاغ عما تتوصل إليه من نتائج. وسلوفينيا هي الدولة الثانية والعشرين في العالم التي اعتمدت خطة عمل وطنية من هذا القبيل. وبناء على مبادرة من الدولة، التزمت ١٠ شركات ببذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان من جانب الشركات.

## هاء- تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

١١٠- تتمثل إحدى التدابير الملموسة لاحترام حقوق الإنسان أيضاً في تنفيذ أحكام المحاكم الدولية. وفيما يتعلق بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، أحرزت سلوفينيا تقدماً ملحوظاً. فبحلول نهاية عام ٢٠١٥، كان لا يزال يتعين تنفيذ ٣٠٩ من أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، انخفض العدد إلى ٤٩ حكماً، وفي نهاية عام ٢٠١٨، كان لا يزال يتعين تنفيذ ١١ حكماً نهائياً فقط، وذلك بسبب التدابير المؤسسية المتخذة على الصعيد الحكومي وإطلاق مشروع مجدٍ من حيث التنظيم في وزارة العدل.

## خامساً- تنفيذ التعهدات والالتزامات الطوعية

### ألف- التعهدات والالتزامات الطوعية للعضوية في مجلس حقوق الإنسان في الفترة

٢٠١٦-٢٠١٨

١١١- بوصف سلوفينيا دولة مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، التزمت سلوفينيا بما يلي: (١) السعي إلى إحراز تقدم في مجال حقوق الإنسان في المحافل الدولية ذات الصلة المعنية بحقوق الإنسان، (٢) تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية الفئات الضعيفة، (٣) تعميم منظور حقوق الإنسان في خطة التنمية وحماية البيئة والأعمال التجارية والتعليم.

١١٢- وخلال عضويتها الثانية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بذلت سلوفينيا كل جهد ممكن لتنفيذ الالتزامات المذكورة أعلاه. ودعت إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل مجلس حقوق الإنسان. وكانت سلوفينيا، خلال فترة عضويتها، من بين مقدمي ثلاث مبادرات - بشأن البيئة وحقوق الإنسان، وحقوق أفراد الأقليات، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١١٣- وعلى الصعيد الوطني، أدرجت سلوفينيا منظوراً لحقوق الإنسان في استراتيجية التعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية لجمهورية سلوفينيا حتى عام ٢٠٣٠. وإحدى المسائل الشاملة لعدة قطاعات بالنسبة لها هي تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد اعتمدت سلوفينيا خطة عمل جمهورية سلوفينيا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المرأة والسلام والأمن في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ وخطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ولا تزال سلوفينيا تسعى جاهدة إلى التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي وإلى الاعتراف بالحقوق في بيئة نظيفة وصحية وآمنة كحق من حقوق الإنسان.

١١٤- وفي عام ٢٠١٨، شغل الممثل الدائم السابق لسلوفينيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف منصب رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ وكانت أولوياته تتمثل في (١) تعزيز كفاءة المجلس، (٢) تعزيز سمعة المجلس وإبراز دوره وتعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، (٣) تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، (٤) إشاعة جو بناء، وتشجيع الحوار وإرساء الثقة في عمل المجلس، (٥) إتاحة حيز كاف لمشاركة المجتمع المدني في عمل المجلس، (٦) تعزيز الشفافية والنزاهة والشمول في أداء المجلس. ويعتبر البيان الرئاسي الذي اعتمد في عام ٢٠١٨ إسهاماً هاماً في زيادة كفاءة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

### باء- التعهدات والالتزامات الطوعية في الاستعراض الدوري الشامل

١١٥- خلال الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، تعهدت سلوفينيا بتقديم تقرير طوعي في منتصف المدة عن تنفيذ التوصيات التي قبلتها. ووافقت الحكومة على تقرير منتصف المدة الطوعي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، رفع التقرير إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كما عُرض على الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

١١٦ - لا تزال سلوفينيا ملتزمة بالاستعراض الدوري الشامل، وستواصل السعي للعمل البناء في إطار هذه الآلية، فيما يتعلق بالاستعراضات الدورية التي تجريها سلوفينيا وتلك التي تجريها البلدان الأخرى، من أجل المضي في تعزيز حقوق الإنسان.

#### Notes

- <sup>1</sup> Slovenia has noted and implemented recommendation 26 by introducing children's rights advocates.
- <sup>2</sup> More information on the Protection against Discrimination Act is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendations 22, 46, 47, 50, 51).
- <sup>3</sup> The Advocate's activities system-wide involve conducting independent research, monitoring discrimination at the national level, reporting to national authorities and other entities responsible for promoting equality and eliminating and preventing discrimination, and awareness-raising among stakeholders and the wider public of the importance of equality and non-discrimination. The Advocate may also request a constitutional review of discriminatory general legal acts. At the level of individuals, the Advocate conducts procedures to establish instances of discrimination in concrete cases and offers advice to victims of discrimination, who the Advocate may also represent or accompany in administrative and court proceedings concerning discrimination.
- <sup>4</sup> More information on the Protection against Discrimination Act is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendations 22, 46-50, 51, 57, 62, 63, 65).
- <sup>5</sup> Further details on the legislation prohibiting hate speech and acts of hatred are provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendation 45).
- <sup>6</sup> Measures promoting cooperation to address hate speech and acts of hatred and various other forms of intolerance are presented in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendations 48, 49).
- <sup>7</sup> Further information on Slovenia's international legal obligations is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (see response to recommendation 134).
- <sup>8</sup> More information is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendation 64).
- <sup>9</sup> More information is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendation 128).
- <sup>10</sup> More information is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendation 129).
- <sup>11</sup> Information on measures in the period up to 2017 is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (see recommendations 101, 135, 136 in 137).
- <sup>12</sup> Slovenia's at-risk-of-poverty rate is among the lowest in Europe. It is calculated using the Eurostat methodology. The at-risk-of-poverty rate is the percentage of the population living in households where the equivalised disposable income (after social transfers) is below the at-risk-of-poverty threshold, which is set at 60% of the national median equivalised disposable income.
- <sup>13</sup> More information on Slovenia's healthcare system and health insurance is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (see recommendation 142). For information on mental health and suicide prevention, see also recommendation 141.
- <sup>14</sup> Information on Slovenia's applicable legislation is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendation 138).
- <sup>15</sup> Information on Slovenia's legislation regulating access to drinking water and sanitation is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (see recommendation 140).
- <sup>16</sup> Further information on human rights education activities is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendation 24).
- <sup>17</sup> Detailed information on Slovenia's efforts to improve the situation of Roma in the country is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendations 62, 63, 69, 72, 73, 81, 84, 86, 91, 139, 158, 159).
- <sup>18</sup> Three training programmes were organised in 2018 for 68 public employees who in their professional capacity deal with members of the Roma community. Roma assistants, who work in educational institutions, attend regular pedagogical training programmes. Two additional assistants have been trained within the project 'Together for knowledge - The development of a support mechanism of learning for Roma community members', and nine more are being trained. In 2018, the Police organised seven training programmes entitled 'Recognising stereotypes, overcoming prejudice and preventing discrimination in police work in a multicultural society'; these were attended by 142 members of the Police. Furthermore, in 2018, as part of the measure 'Police work in the community', the Police conducted 300 preventive activities in the Roma community.

- <sup>19</sup> These activities include workshops, conferences, consultations, awareness-raising, and educational and activation programmes. Roma community organisations (associations) may perform these activities alone or in tandem with other institutions and organisations. The purpose is to promote the social inclusion and empowerment of Roma, to improve their situation, and to eliminate intolerance among the majority and minority populations, particularly in local communities. The funding for the Roma umbrella organisation of Slovenia and other Roma organisations and associations also contributes to the capacity-building of the Roma civil society. The inclusion of Roma civil society in the preparation, implementation and monitoring of action plans and measures is provided for by law (the Roma Community in the Republic of Slovenia Act) and is implemented in practice when the competent ministries and local self-governing communities address issues relating to members of the Roma community. The Roma community also participated in the preparation of the National Programme of Measures for Roma for the Period 2017-2021, with its representatives involved in consultations with the competent ministries. When the Programme was open for public debate, both the Roma community and the broader civil society were invited to submit proposals
- <sup>20</sup> The institute of the Roma assistant is presented in the Voluntary UPR Mid-term Report (recommendations 25 and 84).
- <sup>21</sup> In accordance with Regulation (EC) No 763/2008 on population and housing censuses, Slovenia has conducted register-based population censuses since 2011. Data on national affiliation are not included in the administrative databases. The Medium-Term Programme of Statistical Surveys 2018-2022 does not foresee any survey to collect data on the national affiliation of individuals. Slovenia has thus noted and implemented recommendation 157.
- <sup>22</sup> More detailed information on the legislative measures aimed at redress and compensation for the damage sustained by erasure is provided in the Slovenia's latest Voluntary Mid-term Report (recommendation 66).
- <sup>23</sup> Decision of the Constitutional Court of the Republic of Slovenia No. U-I-80/16-36, U-I-166/16-28, U-I-173/16-33 of 15 March 2018 (Official Gazette of the Republic of Slovenia No. 24/18).
- <sup>24</sup> The Government continues the efforts outlined in the Voluntary Mid-term Report (Recommendations 145-148).
- <sup>25</sup> More detailed information on the Resolution on the National Programme for Equal Opportunities for Women and Men is provided in the Voluntary Mid-term Report (recommendations 23, 59).
- <sup>26</sup> More detailed information on the measures in force was included in the Voluntary Mid-term Report (Recommendation 105).
- <sup>27</sup> The adoption of the Family Code, which was presented in more detail in the Mid-term Report (recommendations 20, 131), contributes to the implementation of recommendations 19 and 27, of which Slovenia took note.
- <sup>28</sup> More detailed information on the Family Violence Prevention Act is included in the Voluntary Mid-term Report (Recommendations 104 and 105). In our view, the adoption and implementation of the Act also implements Recommendation 41, of which Slovenia took note.
- <sup>29</sup> More information on the legal arrangement and certain past projects related to preventing violence in school environment is provided in the Voluntary Mid-term Report (Recommendation 113).
- <sup>30</sup> Further information on Slovenia's past activities is provided in the Voluntary UPR Mid-term Report (Recommendation 125).
- <sup>31</sup> Measures to prevent trafficking in human beings and assist victims are outlined in the Voluntary Mid-term Report (Recommendations 120, 122-124).
- <sup>32</sup> Education and training activities were included in the Voluntary Mid-term Report (Recommendation 119).
- <sup>33</sup> Slovenia's past activities related to international cooperation are outlined in the Voluntary Mid-term Report (Recommendation 121).
- <sup>34</sup> Judging by the current trends, by 2030, over 25% of Slovenia's population will be aged above 65.